عليها جار غيرها بخلاف اختيها وشرط ابن مالك في أنَّ وأنْ أمنَ اللبس فمنع الحذف في نحو
ورغبتم في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف واورد عليه قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن مع ان المفسرين اختلفوا في المراد والجواب ان اختلافهم في المقدر
من الحرفين لاختلافهم في سبب نزول الاية فانما حذف الجار لقيام القرينة عندهم عليها
واخوذ عن لوجود قرينتها عندهم فلا لبس عند التحقيق وبعد الحذف محلهما اي اعراب
محلهما اي محل ان وان اعنيهما مع ما في حيزهما وهو الصلة نصب عند سيبويه الحاقا
بالمفعول وحملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه الجار وجر عند الخليل
اعتبارا بالجار المقدر وهذا الذي نقله المؤلف عن الاكثر من سبقه اليه جماعة منهم
ابن مالك قال ابن هشام وهو مردود نقل ان المحل نصب عند الخليل واكثر النحويين ان سيبويه
جوز ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا
قويا ومما يشهد للمدعي الجر قال الشاعر وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين
بها انا طالبه رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون والاصل ولا دين اذ اصله
لان تكون وقوله ولا دين بها انا طالبه ويجوز ان يكون الاصل الباء بمعنى على فالاقلب اي
ولا دين عليها انا طالبه فان قلت بماذا يتعلق قوله بعد الحذف قلت بالمضاف قدرناه
اي اعراب المحل بعد الحذف كذا ولا يضر تقديم المعمول على المصدر لانه ظرف فيتسع
فيه ويحتمل تعليقه بنصب على ان لا يكون في الاول حذف والمعنى ومحلهما مع ما في حيزها
منصوب بعد الحذف عند سيبويه فان قلت فيه تخلل المبتدا بين العامل ومعموله فيلزم
الفصل باجنبي قلت لا تخلل في التحقيق بل المعمول تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف
الفصل اذ حق العامل ان يتاخر عن عامله فبالنظر الى ذلك لا يكون ثم فصل في الحقيقة
واحسن المؤلف في التعبير حيث جعل المحل للمجموع الحرف المصدري لان الموصول وصلته
هنا حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا وبعضهم يعبر بمثل هذه العبارة في الموصول الاسمي
في نحو جاء الذي قام ابوه فيقول الموصول وصلته في محل كذا متمسكا بانهما كلمة واحدة والحق

ان

ان المحكوم لمحله بالاعراب في ذلك هو الموصول فقط بدليل ظهور الاعراب فيه نفسه
في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل ومثله كتب المفعول
فيه زمان او مكان اي اسم زمان او اسم مكان وهذا جنس يصدق على اسم الزمان من
قولنا يومنا طيب واسم المكان من قولنا مكاننا حسن وقع فيه فعل اي حدث مذكور
مخرج ما تقدم اذ لم يفعل فيهما حدث ذكر وان كانا لا يخلوان من فعل حدث فيهما والمراد
بالمذكور ما هو مذكور تحقيقا بان يلفظ به كما في خرجت يوم الجمعة وما هو مذكور تقديرا
كما في قولك يوم الخميس لمن قال متى سافرت لكنه يصدق على المجرور بفي من قولك سرت في
يوم السبت فيلزم ان يكون مفعولا فيه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب قال الرضي وهذا
خلاف اصطلاح القوم لانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فكان الاولى
ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور ثم النصب بتقدير في
لازم فيما لزم الظرفية ولم يستعمل لغيرها كان يقع فاعلا او مبتدا ومنه ما يكون غير متصرف
ولا منصرف وهو ما عين من سحر مجردا نحو جئتك يوم الجمعة سحر ومنه ما يكون منصرفا و
لا يتصرف كبعيدات بين وما عين من ضحى وعتمة وعشاء وعشية وربما منع الصرف ويعرف
ما لزم الظرفية سماعا اي معرفة سماع بمعنى ان معرفة ذلك مستفادة من السماع لا من امر
ضابط كلي وان النصب بتقدير في ممتنع في المضمر مطلقا اي سواء كان زمانيا او مكانيا
مبهما او غير مبهم لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها فلذلك يجب ذكر في مع الضمير نحو يوم
الجمعة سرت فيه نعم يجوز كما سياتي قريبا ان يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به نحو تقول
سرته وهذا التوسع انما هو بحسب اللفظ والا فالمعنى مع التوسع مثله مع عدم التوسع
اتفاقا وممتنع في الامكنة ما عدا المبهم ولذلك حكم بالشذوذ في قوله في صفة رمح لدن
بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب لان الطريق ليس مبهم ولدن بدال
مهملة اللين يعسل اي يضطرب متنه صدره وضمير فيه يعود الى الهز وفي الصحاح يقول
هذا الرمح يضطرب صدره بسبب لهزه وهو يصفه بالكثرة اللين ومن ثم اعترض على الجوهري

Copyright © King Saud University